

توظيف أو استبقاء مسؤولين حكوميين، حاليين أو سابقين، وأقربائهم.

A. ملخص

B. إمكانية التطبيق

C. تعريفات

D. السياسة

E. الإجراءات

المستند 1: تعريفات

المستند 2: إجراءات ومتطلبات

المرفق رقم 1: ملخص قوانين وتشريعات سياسة الباب الدوار للحكومة الفيدرالية الأمريكية

المرفق رقم 2: استبيان "الباب الدوار" للحكومة الفيدرالية الأمريكية

المرفق رقم 3: رسالة استرشادية عن "الباب الدوار" للحكومة الفيدرالية الأمريكية

أ- ملخص

يتعين أن تلتزم مناقشات United Technologies Corporation (UTC) وعروضها مع المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين، أو أقربائهم، والتي تتعلق بتوظيفهم أو استبقائهم بصفتهم موظفين أو موردي خدمات، بمكافحة الفساد والباب الدوّار والقوانين واللوائح ذات الصلة. والغرض من هذه القوانين واللوائح هو الحيلولة دون تأثر هؤلاء المسؤولين بشكل غير ملائم. قد تؤدي الانتهاكات إلى فرض عقوبات صارمة على المسؤولين الحكوميين وUTC، بما في ذلك العقوبات الجنائية والمدنية والحظر.

ب- إمكانية التطبيق

تسري هذه السياسة على United Technologies Corporation، و وحدات الأعمال وشركاتها التابعة، وأقسامها، والكيانات التجارية الأخرى الخاضعة لها، وعملياتها (ويشار إليها جميعًا باسم "وحدات التشغيل")، وجميع المديرين والمسؤولين والموظفين فيها، في جميع أنحاء العالم (ويشار إليهم جميعًا باسم "UTC"). تحل هذه السياسة محل دليل سياسة الشركة رقم 10: تعيين مسؤولي وموظفي الحكومة الأمريكية الحاليين والسابقين.

ج- تعريفات

"المؤسسة" تعني مكتب المؤسسة، بينما "وحدة العمل" أو "BU" تعني شركة Otis Elevator Company، و Pratt & Whitney، وشركة Sikorsky Aircraft Corporation، وشركة UTC Aerospace Systems، وشركة Security & UTC Climate, Controls، ومركز أبحاث United Technologies Research. وقد تم تعريف المصطلحات الأخرى ذات الخط السميك في المستند رقم 1.

د- السياسة

1. واتساقًا مع القوانين المعمول بها في مجال التوظيف والعمل، والخصوصية، تفحص وحدات التشغيل جميع طلبات التوظيف سواء كموظفين لدى UTC أو موردي خدمات فرديين لتحديد المسؤولين الحكوميين الحاليين أو السابقين أو الأطراف ذات الصلة لمسؤولين حكوميين حاليين.
2. يُحظر تقديم عروض توظيف كموظفين في UTC أو موردي خدمات فرديين إلى مسؤولين حكوميين حاليين، أو إلى طرف ذي صلة بأحد المسؤولين الحكوميين الحاليين، إذا كان هذا سيشكل رشوة أو يثير شبهة حولها.
3. يتعين على وحدات التشغيل الحصول على تخليص بموجب المستند رقم 2 قبل المناقشة مع موظف حالي في الحكومة الفيدرالية الأمريكية حول احتمالية التوظيف كموظف لدى UTC أو كمورد فردي للخدمات.
4. يتعين على وحدات التشغيل الحصول على تخليص بموجب المستند رقم 2 قبل تقديم عروض توظيف كموظف لدى UTC أو مورد خدمات فردي إلى المسؤول الحكومي الحالي، أو الطرف ذي الصلة بـ المسؤول الحكومي الحالي، وبعض المسؤولين الحكوميين السابقين المحددين.
5. وبدلاً من انتهاج مكافحة الفساد و فحص الباب الدوّار بمقتضى هذه السياسة؛ يتعين على وحدات التشغيل الحصول على ضمانات وإقرارات من موردي الخدمات ممن ليسوا موردي خدمات فرديين تتعلق بامتثالهم لقوانين ولوائح مكافحة الفساد والباب الدوّار السائدة. (انظر دليل سياسة الشركة رقم 17: موردو الخدمات؛ دليل سياسة الشركة رقم 48D: جماعات الضغط؛ دليل سياسة الشركة رقم 48E: الموزعون ومسؤولو المبيعات غير الموظفين).

هـ- الإجراءات

انظر المستند رقم 2.

المستند 1: تعريفات

المؤسسة التابعة: تعني أي كيان:

- يمارس سيطرة على الكيان المشار إليه أو
- يمارس عليها الكيان المشار إليه سيطرة؛ أو
- تخضع مع الكيان المشار إليه تحت لسيطرة كيان آخر.

الاستشاري (الاستشاريون) معرّف في دليل سياسة الشركة رقم 17: **موردو الخدمات.**

السيطرة تعني المقدرّة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على:

- التصويت بأكثر من 50% من أسهم الكيان والقدرة على تعيين أعضاء الهيئة الحاكمة للكيان، أو
- توجيه أو التسبب في توجيه القرارات التجارية اليومية وسياسات الكيان سواء بملكية سندات التصويت أو بالتعاقد، أو بغير ذلك.

الرشاوى تم تعريفها في دليل سياسة الشركة رقم 48: **مكافحة الفساد.**

الموزع (الموزعون) معرّف في دليل سياسة الشركة رقم 48E: **الموزعون ومسؤولو المبيعات غير الموظفين.**

التوظيف يعني تعيين أو استبقاء فرد بصفة:

- **موظف UTC** (ويشمل دون الاقتصار على ما يلي؛ موظف بدوام كامل، أو بدوام جزئي، أو مؤقت، أو موظف مؤجر، أو متدرب، سواء يتقاضى أجرًا أو بدونه)؛
- **المورد** (ويشمل دون الاقتصار على ما يلي، بصفة استشاري، أو موزع، أو جماعة ضغط، أو مسؤول مبيعات غير موظف (يشمل من يقدمون التسويق الحكومي الأمريكي أو مبيعات الحكومة الأمريكية) أو أي مورد خدمات آخر)؛، أو
- أي موظف أو مقاول لمورد:
 - يعينه المورد أو يستبقه بطلب من UTC؛ أو
 - سيقدم خدمات متعلقة بأعمال أو أنشطة أو شؤون UTC.

الكيان يعني أي مؤسسة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شراكة أو ملكية فردية أو أي ائتمان أو أي كيان مشابهة أو أي مؤسسة أخرى سواء كانت " ربحية" أو غير ذلك.

تم تعريف **هيئة الطيران الحكومية (GAA)** في دليل سياسة الشركة رقم 48B: **رعاية سفريات الغير.**

الحكومة: تعني

- الحكومة سواء الأمريكية أو غيرها، وسواء كانت على المستوى الإقليمي أو المحلي، أو مستوى البلديات؛
- **هيئة الطيران الحكومية (GAA)؛**
- شركة طيران مملوكة أو يتم تشغيلها من قبل الحكومة؛
- كيان يتصرف بصفة رسمية نيابة عن الحكومة؛
- شركة طيران مملوكة أو يتم تشغيلها من قبل الحكومة؛
- كيان، أو شركة أو مؤسسة تجارية تمارس عليها الحكومة سيطرة؛
- حزب سياسي؛
- مؤسسة دولية عامة؛ (كالأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، هيئة الطيران المدني الدولية، وغيرها)، أو
- أي إدارة، أو وكالة، أو شعبة، أو الجهاز الإداري لأي مما سبق.

موظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية رفيع المستوى يعني أي موظف في الحكومة الفيدرالية الأمريكية يتسم بما يلي:

- ضابط عسكري برتبة لواء (7-O أو ما يعلوه)؛
- شخص من المعيّنين سياسيًا (بغض النظر عن مستوى الراتب) أو؛

▪ موظف آخر من كبار المسؤولين (يشمل مسؤول الخدمات التنفيذية العليا ("SES") يتقاضى راتبًا بمعدل يتماشى مع مستويات الرواتب V-I لللائحة التنفيذية¹.

مورد الخدمات الفردي يعني أي مورد خدمات يمارس فيه أحد الأفراد سيطرة أو يقدم الخدمات المعروضة أو المقدمة (مثل الملكية الفردية، أو مؤسسة العضو الواحد؛ أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شراكة، أو أي مؤسسة مشابهة).

جماعة (جماعات) الضغط تم تعريفها في دليل سياسة الشركة رقم **48D**: **جماعات الضغط**.

الموزعون ومسؤولو المبيعات غير الموظفين أو **NSR** تم تعريفهم في دليل سياسة الشركة رقم **48E**: **الموزعون ومسؤولو المبيعات غير الموظفين**.

الطرف ذو الصلة يعني مع الإشارة لما يلي:

- فرد، أو عضو من عائلة كبيرة أو صغيرة لهذا الفرد، ويشمل هذا دون أن يقتصر على، الوالدين، والأخوة والأخوات، والأزواج أو الزوجات، والأعمام أو الأخوال، والعمات أو الخالات، وأبناء وبنات الإخوة والأخوات،
- الكيان، أو المؤسسة الفرعية لهذا الكيان.

الخدمات تم تعريفها في دليل سياسة الشركة رقم **17**: **موردو الخدمات**.

يعني مصطلح الغير مع الإشارة لما يلي:

- فرد، أي فرد ليس موظفًا لدى **UTC** أو أي مؤسسة فرعية تابعة لـ **UTC**؛
- الكيان، هو أي كيان لا يخضع لـ **UTC** أو لأي مؤسسة فرعية تابعة لـ **UTC** (وللتوضيح، شركاء المشروعات المشتركة لـ **UTC** والموردون، ومؤسساتهم التابعة المعنية تعتبر من قبيل الغير).

موظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية يعني أي:

- شخص مدرج بالقوات المسلحة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية؛ أو
- مسؤول بالقوات المسلحة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، أو
- مسؤول أو موظف (سواء كان منتخبًا، أو معيّنًا، أو بدوام كامل، أو بدوام جزئي، وسواء يتقاضى أو لا يتقاضى راتبًا) لأحد الفروع التنفيذية أو التشريعية لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، ويشمل هذا دون الاقتصار على ما يلي:

- موظفين حكوميين مميزين؛ أو
- أعضاء لجنة استشارية فيدرالية؛ أو
- مسؤولي الكونجرس المنتخبين؛ أو
- أعضاء حاليين أو سابقين بالكونجرس؛ أو
- الموظفين/ الطاقم الشخصي لعضو بالكونجرس؛ أو
- موظفين للجان بالكونجرس؛ أو
- موظفين بمكاتب تشريعية أخرى تشمل دون الاقتصار على ما يلي:
 - مكتب الميزانية التابع للكونجرس؛ أو
 - مكتب المحاسبة العام؛ أو
 - مكتب التقييم التكنولوجي؛

مع استبعاد موظفي السكرتارية أو الأعمال الكتابية، أو غيرهم من موظفي الوظائف المشابهة.

التسويق الحكومي الأمريكي تم تعريفه في دليل سياسة الشركة رقم **48E**: **الموزعون ومسؤولو المبيعات غير الموظفين**.

مبيعات الحكومة الأمريكية تم تعريفه في دليل سياسة الشركة رقم **48E**: **الموزعون ومسؤولو المبيعات غير الموظفين**.

المورد يعني أي مقاول أو مورد حالي أو محتمل من قبل الغير لخامات أو خدمات إلى **UTC**.

¹ يصدر مكتب إدارة شؤون الموظفين الأمريكي **كشوف الرواتب** بالنسبة لـ 14-2013 CYS، تحدد اللائحة التنفيذية معدلات تتراوح بين 147200 دولار أمريكي للمستوى V إلى 201700 دولار أمريكي للمستوى 1. وقد أعلن الرئيس عن نيته في تعديل تلك المبالغ في وقت ما من سنة 2014.

المستند 2: إجراءات ومتطلبات

أ- التوافق مع قوانين ولوائح مكافحة الفساد

1. تحظر قوانين ولوائح مكافحة الفساد تقديم أو توفير التوظيف إذا كان ذلك سيأتي بالرشاوى.
2. قبل إجراء عرض توظيف، يتعين على وحدات التشغيل الرجوع إلى مقدمي طلبات المستشار القانوني لتوظيف كموظفين لدى UTC أو استبقائهم كموردي خدمات فرديين حتى يتم فرزهم وتحديد المسؤولين الحكوميين الحاليين منهم، أو الأطراف ذات الصلة منهم بمسؤولين حكوميين حاليين.
3. يتعين على المستشار القانوني مراجعة المتقدم للوظيفة وظروف التوظيف المقترح، ويقدم رأيه كتابيًا في ما إذا كانت وحدة التشغيل ستمضي قدمًا في هذا العرض أم لا. يُحظر على وحدة التشغيل، الشروع في العرض، أو التعيين، أو الاستبقاء إذا كان سيشكل أي شبهة للرشوة أو شروغًا فيها. وبوجه عام، إضافة إلى الحظر المطلق ضد الترتيبات التعويضية، يحظر على وحدات التشغيل بشدة تقديم عروض التوظيف إذا كان يتم تقديم، أو في غضون 12 شهرًا من العرض/التعيين/الاستبقاء المقترح سيتم تقديم، العرض من أجل بيع منتجات أو خدمات UTC أو لطلب حوافز أو إجراءات تنظيمية أخرى (كتصاريح أو تراخيص وخلافه) أو إهمال عند تحصيل دين، والتي في كل منها يكون لمقدم الطلب أو لطرف ذي صلة بمقدم الطلب سلطة استشارية أو سلطة اتخاذ القرار ولم يكن قد تم البت فيها صراحة/رسميًا. وإذا كان تاريخ العرض أو الطلب غير محدد (بمعنى أن يكون بعد 12 شهرًا)؛ أو أن وحدة الأعمال بخلاف وحدة التشغيل التي تقدم العرض أو الطلب الحالي أو المحتمل تقترح تعيين أو استبقاء مقدم الطلب، فإنه يجوز أن يُنظر في أمر الطالب، شريطة أن يلتزم مقدم الطلب بما يلي: (أ) أن يستكمل عملية الطلب السارية للوظيفة المقترحة؛² (ب) أن يكون مؤهلاً لـ / مستوفيا متطلبات الحد الأدنى المحددة (مثل التعليم والخبرة والمهارات والمعرفة، وما إلى ذلك) للوظيفة المقترحة؛³ و (ج) أن تُجرى معه مقابلات.
4. يخضع مقدمو الطلب الذين تم تحديدهم بأنهم موظفون حاليون أو سابقون في الحكومة الفيدرالية الأمريكية؛ ، أو مسؤولون حكوميون؛ حاليون أو سابقون، لإحدى الولايات/التقسيمات المحلية الأمريكية وغير الأمريكية، ممن تأكد أو يُعتقد أنهم خاضعون لسياسة الباب الدوار أو قيود مماثلة، لموافقات إضافية عملاً بقرار المادتين B و C أدناه.

ب- الامتثال لمتطلبات سياسة الباب الدوار للحكومة الفيدرالية الأمريكية

1. تحظر قوانين ولوائح الحكومة الفيدرالية الأمريكية (راجع المرفق رقم 1) أو تحدّ من توظيف أشخاص بذاتهم من موظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية الحاليين والسابقين؛ وفي بعض الحالات تحظر حتى مجرد المناقشات المبدئية. والغرض مما يُسمى بـ "الباب الدوار" هو الحيلولة دون وقوع موظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية تحت تأثير غير ملائم. قد تؤدي مخالفة ذلك إلى فرض عقوبات شديدة على موظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية، وشركة التوظيف أو التعيين، بما في ذلك العقوبات الجنائية والمدنية والحظر.
2. قبل إجراء مناقشات مع مقدم الطلب أو المضي قدمًا في معالجة بيانات الطلب، يتعين على وحدات التشغيل الإحالة إلى مقدمي طلبات مراجعة الباب الدوار لتعيينهم كموظفين لدى UTC أو استبقائهم كموردي خدمات فرديين ممن تم التعرف عليهم من خلال الفحص بوصفهم موظفي حاليين أو سابقين لدى الحكومة الفيدرالية الأمريكية.
3. يزود مدير معيّن بالموارد البشرية (بالنسبة للموظفين المحتملين لدى UTC) أو بالمنظمة الشرائية (بالنسبة لموردي الخدمات الفرديين المحتملين) مقدم الطلب (أو المؤسسة البحثية لمقدم الطلب إذا أمكن) بخطاب واستبيان مماثلين إلى حد كبير للمرفق رقم 2 وتقديم نسخة الخطاب والاستبيان المكتملة إلى المستشار القانوني/ من ينوب عنه.
4. يتعين على المستشار القانوني/ من ينوب عنه مراجعة الاستبيانات المكتملة (وأي رأي مطلوب)⁴ ويقدم رأيًا كتابيًا (في خطوة واحدة أو أكثر عند الضرورة) إذا كانت وحدة التشغيل ستناقش إمكانية التوظيف وتقديم عرض التوظيف لمقدم الطلب وما إذا كانت هناك أي قيود تطبق. يجب على المستشار

² للمتح التدريبيّة تلتزم وحدة التشغيل التي تعيّن مقدم الطلب بأن يكون لديها برنامج تدريب أو برنامج توظيف معترف به

³ يجب أن يكون المتقدم للتدريب مؤهلاً لبرنامج التدريب المعترف به، وحاصلاً على الأقل على درجة B، كإجمالي متوسط عموماً أو في التخصص الدراسي لمقدم الطلب ويظهر اهتماماً في مجال ذي صلة بأعمال UTC (مثل الهندسة، أو التكنولوجيا، أو المبيعات أو إدارة الأعمال، أو أحد وظائف دعم UTC

⁴ إضافة إلى العملية الداخلية لـ UTC، يشترط القسم رقم 847 من القانون العام 110-181 (28 يناير/كانون الثاني 2008) أن يحصل بعض مسؤولي وزارة الدفاع السابقين على رأي مكتوب بشأن انطباق فرض قيود على ما بعد التوظيف إذا كانوا يتوقعون الحصول على تعويض من ومقاول وزارة الدفاع الأمريكية خلال (2) سنتين المقاول بعد مغادرة خدمة وزارة الدفاع. يسري هذا القانون على أي موظف أو مسؤول سابق ممن: (1) شارك شخصيًا ويقدر كبير في اكتساب ما هو محدد في المادة 4 (16) من قانون مكتب سياسة المشتريات الفيدرالي بقيمة تغوق قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي وعمل أو يعمل في منصب فئة تنفيذية ضمن الفصل الفرعي الثاني

القانوني/ من ينوب عنه توخي الحرص في تحديد طبيعة ومدة القيود المطبقة على موظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية حيث إن القوانين تطبق فقط على فئات معينة من المسؤولين والموظفين، وحتى وإن كان موظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية السابق قد تجاوز مدة المراجعة ذات 5/3 سنوات، إلا أنه يجب عليه التأكد أن الموظف أو مورد الخدمات الفردي المحتمل لا يخضع لأي حظر مدى الحياة. (راجع المرفق رقم 1). وأخيرًا، إضافة إلى قيود "الباب الدوار"، يحظر قانون مكتب سياسة الشراء الاتحادي (بصيغته المعدلة)، والمادة 41 من دستور الولايات المتحدة، الفقرة الفرعية 432، على موظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية الحاليين والسابقين، الإفصاح بصورة غير مشروعة عن بعض معلومات الشراء للحكومة الفيدرالية الأمريكية والمقاولين المنافسين. يجب الاطلاع على إجراءات النزاهة الشرائية لدى مؤسسة UTC من خلال مراجعة الاستبيانات لضمان أن أيًا من موظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية السابقين لن يطلب منه أو يفصح عن أي معلومات بشكل غير قانوني أثناء عملية التعيين أو الاستبقاء أو خلال مدة عقده مع الشركة سواء كموظف في UTC أو كمورد خدمات فردي.

5. يجب أن تتسلم وحدات التشغيل المخالصة الكتابية التالية قبل المتابعة:

الإجراء	نمط / وضع موظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية	المخالصة الكتابية المطلوبة
المناقشات المبدئية	أي منها تم مسبقًا	لا شيء
	أي منها يجري حاليًا	المستشار القانوني لوحدة التشغيل
العرض	1. الموظف السابق، شخص تم إدراجه بدون مسؤوليات شرائية	لا شيء
	2. الموظف السابق، شخص تم إدراجه بمسؤوليات شرائية، و < 3 سنوات منذ تاريخ الإنهاء	لا شيء
	3. الموظف السابق، بخلاف 1 أو 2 أو موظف رفيع المستوى لدى الحكومة الفيدرالية الأمريكية، و >= 3 سنوات منذ تاريخ الإنهاء	المستشار القانوني لوحدة التشغيل/ من ينوب عنه
	4. الموظف السابق، كان موظفًا رفيع المستوى لدى الحكومة الفيدرالية الأمريكية، و < 5 سنوات منذ تاريخ الإنهاء	المستشار القانوني لوحدة التشغيل/ من ينوب عنه
	5. الموظف السابق، كان موظفًا رفيع المستوى لدى الحكومة الفيدرالية الأمريكية، و >= 5 سنوات منذ تاريخ الإنهاء	المستشار القانوني لوحدة التشغيل، ونائب رئيس شركة UTC للائتمثال والأخلاقيات العالمية
	6. الموظف الحالي، ليس من موظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية رفيعي المستوى	المستشار القانوني لوحدة التشغيل
	7. الموظف الحالي، من موظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية رفيعي المستوى	المستشار القانوني لوحدة التشغيل، ونائب رئيس شركة UTC للائتمثال والأخلاقيات العالمية

6. لأن الموافقة على عرض التوظيف إلى موظف الحكومة الأمريكية الفيدرالية قد تعتمد على الواجبات المراد تنفيذها لمؤسسة UTC. وستتذكر الموارد البشرية موظفي مؤسسة UTC بشكل دوري الذين تركوا الخدمة لدى الحكومة الأمريكية الفيدرالية خلال السنوات الثلاث السابقة (أو من لديهم قيود مدى الحياة بشأن مسائل معينة يحتمل أن تكون ضمن نطاق مسؤوليتهم) بالحاجة المستمرة لمراجعة مسؤوليات العمل؛ لأنها تتغير. وينبغي أن يُرسل إقرار مماثلاً في الشكل والمضمون للمرفق رقم 3 إلى موظف الحكومة الأمريكية الفيدرالية قبل تعيينه في UTC.

C. الائتمثال لمتطلبات سياسة الباب الدوار الحكومية/المحلية للحكومة الفيدرالية الأمريكية/ وغير الأمريكية

من الفصل 53 من الباب 5، من قانون الولايات المتحدة، أو في أي منصب في عمل الخدمات التنفيذية العليا تحت الفصل الفرعي الثامن من الفصل 53 من الباب 5، في قانون الولايات المتحدة، أو في العام أو برتبة فريق أو لواء يتقاضى معدل أجر بدرجة 0-7 أو بموجب المادة 201 من الباب 37، قانون الولايات المتحدة؛ أو (2) عمل، أو يعمل مدير برنامج، أو نائب مدير البرنامج، أو مسؤول التعاقد الإداري أو مصدر اختيار السلطة، أو عضو مجلس اختيار تقييم المصدر، أو رئيس فريق التقييم المالي أو التقني لعقد بمبلغ يتجاوز 10 ملايين دولار أمريكي. لا يجوز للمتعهد "عن علم بتقديم أجر لمسؤول سابق في وزارة الدفاع كما وصف [أعلاه]". دون تحديد مبدئي أن المسؤول السابق قد طلب واستلم مثل هذا الرأي الكتابي وبداية من 15 كانون الثاني/يناير 2009، نفذ مجلس قانون تنظيم قواعد الحيافة الخاصة بوزارة الدفاع (DFARS) الفقرة الفرعية رقم 847 مع إضافة ملحق لقانون تنظيم قواعد الحيافة الخاصة بوزارة الدفاع (DFARS) الفقرة الفرعية رقم 252.203-7000 " المتطلبات المشاركة إلى تعويض مسؤولي وزارة الدفاع السابقين" لضمان أن يمثل المقاولون المتضررون من هذا القانون للحظر. يجب أن يبدأ طلب الرأي مع الوكالة بواسطة موظف وزارة الدفاع الأمريكية السابق.

1. قد يكون لدى حكومة الولايات الأمريكية والحكومات المحلية وغير الأمريكية قوانين ولوائح الباب الدوار مشابهة لتلك التي لدى الحكومة الفيدرالية الأمريكية. تتشاور وحدات التشغيل التي تتوقع تعيين مسؤول حكومي سابق أو حالي، كموظف لدى UTC، أو استبقائه كمورد خدمات فردي لتلك الحكومات، مستشارها القانوني لتحديد ما إذا كانت هناك أي قوانين حظر أو قيود ستسري.
2. إذا أدى فحص الطلب إلى تحديد للموظفين الحكوميين التابعين للولايات والمحليين وغير الأمريكيين الحاليين أو السابقين ممن تأكد أو اشتبه في أنهم يخضعون لسياسة الباب الدوار أو القيود ذات الصلة، فإن وحدة التشغيل تتعامل مع هؤلاء المتقدمين للتعيين كموظفين بشركة UTC أو استبقائهم بصفة موردي خدمات فردية وفقاً لإجراءات وموافقة مماثلة للقسم (B) أعلاه (بما في ذلك استخدام المرفقين رقم 2 و 3 المصممين بما يتلاءم مع المتطلبات المطبقة).

D. الاحتفاظ بالمستندات

تحتفظ وحدات التشغيل بكل المخالصات وأنواع المراسلات (بما في ذلك، دون حصر، الخطابات الإرشادية لما بعد التعيين الصادرة من الموارد البشرية أو مدير المشتريات) المتعلقة بالمراجعات والمخالصات التي تم إنجازها والمقدمة وفقاً للأقسام A-C أعلاه في الملف الوظيفي للموظف (لموظفي شركة UTC المحتملين) أو مع ملف الاتفاقية (لموردي الخدمات الفردية المحتملين)



**المرفق رقم 1: ملخص قواعد ولوائح "الباب الدوار"
للحكومة الفيدرالية الأمريكية**

أ. الكونجرس الأمريكي — الأعضاء السابقون والمسؤولون وفريق العمل

- أ- بعد سنتين من ترك منصبه، لا يجوز للسيناتور السابق أن يتواصل مع أو يمثل أمام أي عضو أو موظف أو عامل سواء بمجلس النواب أو مجلس الشيوخ، أو أي مكتب من مكاتب السلطة التشريعية، بقصد التأثير على إجراء رسمي باسم أي شخص آخر.⁵
- ب- بعد عام واحد من ترك الخدمة، لا يجوز لأحد أعضاء مجلس الشيوخ "من كبار الموظفين"⁶ أن يتواصل مع أو يمثل أمام أي عضو أو موظف لدى مجلس الشيوخ بقصد التأثير على اتخاذ إجراءات رسمية نيابةً عن شخص آخر. يُحظر الموظفين في مجلس الشيوخ، بعد سنة من تركهم للخدمة، من التواصل مع أو المتول أمام أعضاء أو موظفي مجلس الشيوخ السابقين بقصد التأثير على اتخاذ إجراءات رسمية نيابةً عن شخص آخر.⁷
- ج- بعد عام واحد من ترك منصبه، لا يجوز لعضو مجلس النواب أن يتواصل مع أو يمثل أمام أي عضو أو مسئول أو موظف في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، أو أي مكتب من مكاتب السلطة التشريعية، بقصد التأثير على اتخاذ إجراءات رسمية نيابةً عن أي شخص آخر.
- د- يُحظر على أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب التفاوض من أجل التوظيف خاص في المستقبل حتى يتم انتخاب خلف لهم، ما لم يقدم العضو إشعارًا بمعايير السلوك الرسمي من لجنة مجلس النواب أو الأخلاق من لجنة بمجلس الشيوخ الأمريكي في غضون 3 أيام عمل من بدء المفاوضات.⁸
- هـ- يقدم "كبار الموظفين" من موظفي مجلسي الشيوخ والنواب⁹ إشعارًا لدى لجنة بمجلس النواب بشأن معايير السلوك الرسمي أو لدى لجنة بمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن الأخلاق في غضون 3 أيام عمل من بدء المفاوضات من أجل التوظيف الخاص أو تعويض في المستقبل.

الفرع التنفيذي - جهات اتصال التوظيف، والمناقشات والمفاوضات

- أ- قيل أن يبدأ موظف الحكومة الأمريكية العامل في الفرع التنفيذي في "التفاوض"¹⁰ أو "البحث عن توظيف"¹¹ باهتمام خاص، يطلب من الموظف أن ينأى بنفسه عن اتخاذ أي إجراء حكومي يمكن أن يؤثر على ربح العمل المرتقب. ويحظر النظام الأساسي الجنائي، المادة 18 § 208 من الدستور الأمريكي،

⁵ 18 قانون الولايات المتحدة. § 207(1)(d) و 207(1)(e). يمتد هذا التقييد أيضًا إلى كبار مسؤولي السلطة التنفيذية، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس، وأمناء مجلس الوزراء، وكبار المسؤولين في المكتب التنفيذي للرئيس.

⁶ أحد "كبار الموظفين" هو أي شخص كان، يتلقى قبل سنة واحدة من الإنهاء، راتبًا بمعدل سنوي قدره (في عام 2013) 130500 أو أكثر لمدة 60 يومًا أو أكثر في مجموعته ويخضع للتعديل في 1 من يناير/كانون الثاني.

⁷ يفرض قانون (37) لمجلس الشيوخ أيضًا تهديدًا لمدة سنة واحدة لأي من الموظفين السابقين ممن يصبحون جماعات ضغط مسجلة أو يعملون من قبل جماعة ضغط مسجلة، أو أي منظمة تحتفظ بجماعات الضغط المسجلة. يمنع "كبار الموظفين" من الاتصال بجميع أعضاء مجلس الشيوخ والموظفين غير الكبار فقط للسيناتور السابق أو موظفيه.

⁸ بغض النظر عن قاعدة مدة 3 أيام، يُحظر على أعضاء مجلس الشيوخ من إجراء تفاوض التوظيف حتى يتم اختيار خليفة لهم في حال ينطوي التوظيف الخاص على "أنشطة الضغط" على النحو المحدد في قانون الإفصاح عن جماعة الضغط لعام 1995.

⁹ انظر الحاشية 6.

¹⁰ يُفسر "التفاوض" على نطاق واسع ويشمل مناقشة أو التواصل مع شخص آخر، أو أي وكيل أو وسيط له، يجرى بشكل تبادلي بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التوظيف المحتمل. ولا يقتصر هذا المصطلح على مناقشات شروط وأحكام التوظيف المحددة لمنصب محدد.

¹¹ يتضمن "طلب التوظيف" الاتصالات غير الملتزمة إلى أي شخص، أو أي وكيل أو وسيط له، فيما يتعلق بالتوظيف الممكن مع هذا الشخص. تقديم سيرة ذاتية أو أي عرض لمشروع لكيان أو شخص يتأثر مباشرة بأداء الموظف لواجباته، أو عدمه، التي تمثل "طلب التوظيف". بيد أن طلب التوظيف لا يشمل (أ) مجرد طلب وظيفة. (ب) تقديم السيرة الذاتية أو عروض العمل الأخرى لكيان أو شخص لا يتأثر بأداء واجبات الموظف أو عدمه. أو (ج) تقديم السيرة الذاتية أو عروض العمل الأخرى لكيان أو شخص تأثر بأداء واجبات الموظف أو عدم أدائها فقط كجزء من صناعة أو فئة منفصلة. في مثل هذه الظروف، سيبدأ الموظف طلب التوظيف عند استلام أي رد بما يشير إلى الاهتمام في مناقشات التوظيف (مثال، الرد بدلاً من رفض الاتصالات غير الملتزمة من أي صاحب عمل مرتقب بشأن التوظيف المحتمل). لا يشكل الرد على الذي يرجى المناقشات حتى موعد في المستقبل المنظور رفضًا لعرض التوظيف غير الملتزم.

ولا يعد الموظف يطلب توظيفًا في الحالات التالية: (1) يرفض الموظف أو صاحب العمل المحتمل إمكانية التوظيف وإنهاء جميع مناقشات التوظيف الممكنة؛ أو (2) مرور شهرين بعد الاتصالات غير الملتزمة مع الموظف ولما يستجيب لها صاحب العمل المحتمل أو يشير إلى اهتمام لمثل هذا التوظيف.

على الموظفين الفيدراليين المشاركة "شخصيًا وبشكل مؤثر" في أي أمر لحكومة معينة، يشترك فيه أي كيان خاص يتفاوض معه موظف أو يرتب للعمل لديه في المستقبل، يكون لديه مصلحة مالية.

ب- وتطبق هذه القيود على تلك الأمور التي يشارك فيها الموظف "شخصيًا وبشكل مؤثر" بقرار أو موافقة أو عدم موافقة، أو بتوصية، أو تقديم مشورة، أو تحقيق، أو غير ذلك. والمشاركة "شخصيًا" تعني أداء ذلك بشكل مباشر، وتتضمن مشاركة المرووس عندما يوجه أحد كبار الموظفين بالفعل في هذه المسألة. و"إلى حد مؤثر" تعني أن مشاركة الموظف كانت مهمة لهذه المسألة.

ج- يمكن أن يتجنب الموظف الحكومي انتهاك هذا القانون بأن ينحي نفسه عن المشاركة في أي مسائل حكومية يكون صاحب العمل المحتمل لديه مصلحة مالية فيها. وتتم التحية بعدم المشاركة في مسألة معينة، وتقديم إشعار خطي للمشرف عليه. إضافة إلى ذلك يجوز للموظف أن يشارك في مسألة معينة تنطوي على التفاوض مع صاحب العمل من أجل التوظيف بعد أن يحصل على أول تنازل خطي صادر بموجب المادة 18 من الدستور الأمريكي فقرة فرعية 208 فقرة (ب) 1. يجب على الموظف الذي يسعى للحصول على تنازل إبلاغ رئيسه بطبيعة وظروف المصلحة المتضاربة، والتنسيق مع مستشار الأخلاق، والحصول على إذن خطي بالمشاركة قبل اتخاذ الإجراءات التي تؤثر على صاحب العمل المستقبلي.

د- إضافة إلى ما سبق فإن قانون سلامة المشتريات رقم 41 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 423، يفرض قيودًا على البحث عن الوظيفة على الموظفين الفيدراليين الذين اشتركوا في مشتريات الوكالة. ويتضمن القانون شروط الإخطار والتحي للموظفين¹² الذين يتصلون أو يتم الاتصال بهم من قبل مقدمي العطاءات أو مقدمي العروض بخصوص التوظيف غير الفيدرالي، ويحظر الكشف عن بعض المعلومات المتعلقة بالمشتريات الجارية. كما يتضمن القانون حكمًا يمنع بعض الموظفين ممن شاركوا في عمليات مشتريات كبيرة من التوظيف مع أصحاب العمل الخاص لمدة سنة واحدة. يخضع الموظفون أو المنظمات التي تخالف قانون سلامة المشتريات لعقوبات جنائية ومدنية.

يشترط القانون أن الموظف الذي يشارك "شخصيًا وبشكل مؤثر" في وكالة المشتريات بما يزيد عن 100 ألف دولار أمريكي ممن يتصلون به أو يتصل به مقدم عرض أو مقدم عطاءات في تلك العمليات من المشتريات فيما يتعلق بالتوظيف غير الفيدرالي، الإبلاغ عن الاتصال فورًا وكتابيًا للمشرف المسؤول ومسؤول الأخلاق بالوكالة المعنية، وإما أن يرفض احتمالية التوظيف غير الفيدرالي أو أن ينحي نفسه عن مزيد من المشاركة في عمليات المشتريات. ويستمر التحي حتى يحين الوقت الذي تفوض فيه الوكالة مسؤولاً لاستئناف المشاركة في عمليات المشتريات هذه، لأن الشخص لم يعد صاحب عرض أو مقدم عطاءات في وكالة المشتريات الفيدرالية تلك، أو بسبب انتهاء كافة المناقشات مع صاحب العرض أو مقدم العطاءات فيما يتعلق بتوظيف غير فيدرالي محتمل دون اتفاق أو ترتيب للتوظيف.

في سياق هذا القانون، تعني "المشاركة الشخصية وبشكل مؤثر" المشاركة النشطة والفعالة في الأنشطة المتصلة مباشرةً بالمشتريات. وتشمل ما يلي: (1) صياغة أو مراجعة أو الموافقة على مواصفات أو بيان بأعمال المشتريات، (2) إعداد أو وضع طلبات الانتماس، (3) تقييم العطاءات أو العروض أو اختيار المصدر، (4) المفاوضة على السعر أو شروط وأحكام العقد، (5) المراجعة والموافقة على ترسية العقد. تتطلب المشاركة المؤثرة ما هو أكثر من المسؤولية الرسمية، أو المعرفة، أو المشاركة الروتينية أو الاشتراك في قضية إدارية أو هامشية. قد تكون المشاركة مؤثرة برغم أنها لا تُشكل عاملاً حاسماً في نتائج مسألة معينة. ويجب ألا يستند إدراك "التأثير" على الجهد المخصص للمسألة فقط، ولكن أيضاً على أهمية هذا الجهد. وبينما تبدو سلسلة من الأعمال الهامشية لا قيمة لها، إلا أن إجراء واحداً بالموافقة أو المشاركة في خطوة حاسمة قد يصبح مؤثراً. بيد أن مراجعة وثائق عمليات المشتريات فقط لتحديد مدى مطابقتها مع الإجراءات التنظيمية والإدارية أو الميزانية لا تُشكل مشاركة مؤثرة في عملية المشتريات. وبشكل عام، لا يعتبر الفرد قد شارك شخصياً وبشكل مؤثر في المشتريات بمجرد أنه شارك في (1) مجالس أو لجان خبراء، أو أي لجان استشارية أخرى على صعيد الوكالات، تستعرض مراحل التنفيذ أو تقيم البرامج وتقدم توصيات بشأن التكنولوجيات أو المنهجيات البديلة لتلبية مهام أو أهداف صعيد أوسع من الوكالات، أو (2) أداء الجهد العام أو الفني أو الهندسي أو العلمي ذي التطبيق واسع النطاق والذي لا يرتبط مباشرةً بعمليات مشتريات معينة، بغض النظر عن أن مثل هذا الجهد العام أو الفني أو الهندسي أو العلمي يمكن دمجه لاحقاً في عملية مشتريات معينة، أو (3) وظائف كتابية تدعم إجراء مشتريات محددة، أو (4) عمليات مشتريات ستجرى في إطار منشور مكتب الإدارة والميزانية أ-76 والمشاركة في إدارة الدراسات وإعداد تقديرات التكلفة الداخلية، وإعداد تحليلات للمنظمة "الأكثر كفاءة" وتوفير البيانات أو الدعم الفني ليستخدمها آخرون في صياغة معايير الأداء وبيانات العمل أو المواصفات.

هـ- مصروفات البحث عن وظيفة. قد يقلل مسؤول أو موظف الحكومة الحالية مزايا السفر، بما في ذلك وجبات الطعام والسكن والتنقل، إذا قُدمت بشكل اعتيادي من صاحب العمل المستقبلي أثناء مناقشات التوظيف حسنة النية. وفي بعض الحالات التي يكون فيها لشركة UTC مصلحة يمكن أن تتأثر بأداء واجبات الموظف أو عدم أدائها؛ تسري متطلبات التحي التي نوقشت أعلاه.

D العمل خلال إجازة نهاية الخدمة في الوظيفة. ينهي معظم الضباط العسكريين خدمتهم بإنهاء الوظيفة من خلال "إجازة نهاية الخدمة"؛ بمعنى استخدام إجازة تراكمية قبل الاستقالة الرسمية من الخدمة الحكومية. يحق لمؤسسة UTC توظيف مثل هؤلاء الأفراد خلال إجازة نهاية الخدمة. غير أنه؛ وبسبب أن الموظف يظل في الخدمة العسكرية خلال إجازة نهاية الخدمة، فإنه يتعين أن يحصل المسؤول رفيع المستوى الذي يُطلب منه تقرير إفصاح مالي، (إما نموذج OGE 450 أو SF 278) على إذن كتابي من الوكالة. وإضافة لهذا؛ تحظر المادة 18 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 205 على المسؤول العسكري (ليس من الأفراد المدرجين) أو أحد الموظفين المدنيين الفيدراليين تمثيل أي كيان بخلاف الولايات المتحدة أمام أي وكالة أو محكمة

¹² يقدم الموظف الذي من المفترض أن يحرم نفسه من المشتريات، قبيل الشروع أو الاشتراك في مناقشات التوظيف، إخطاراً خطياً عن التحي عن المزيد من المشاركة في عمليات الشراء لرئيس أنشطة التعاقد أو من ينوب عنه.



فيدرالية. وتحظر المادة 18 من الدستور الأمريكي الفقرة الفرعية 203 على المسؤولين والموظفين المدنيين الحصول على تعويض "بصورة مباشرة أو غير مباشرة" لخدمات التمثيل المقدمة "إما شخصيًا أو عن طريق آخر" أمام الحكومة الأمريكية. وتتنطبق هذه الأحكام أثناء بقاء المسؤول العسكري في إجازة نهاية الخدمة. ولم تعد تنطبق على المسؤول العسكري بعد تقاعده.

ثالثًا موظفون حكوميون سابقون

أ- كما يحظر قانون سلامة المشتريات على المسؤولين الأمريكيين السابقين، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة، محاولة الكشف عن عرض المتعهد أو المعلومات المقترحة¹³ أو معلومات اختيار المصدر¹⁴ قبل منح عقد مشتريات الوكالة الفيدرالية. ويحظر القانون أيضًا على أفراد آخرين الحصول على مثل هذه المعلومات قبل منح عقد مشتريات الوكالة الفيدرالية.

ب- طبقًا للفقرة الفرعية رقم 208 من المادة 18 من الدستور الأمريكي فإنه يُحظر على موظفي الحكومة الأمريكية إجراء أي اتصال مع الحكومة نيابة عن منظمة فيما يتعلق بأي مسألة معينة (مثل التعاقد أو التظلم، وما إلى ذلك) مما كان الموظف مَعْنِيًا به شخصيًا وبشكل مؤثر حال عمله الحكومي. تُطبَّق قيود واسعة إضافية على موظفي المستوى الإشرافي والاستشاري والأعضاء السابقين لمجلس الشيوخ، وموظفي مجلس الشيوخ السابقين، والموظفين الذي عُنوا بالتجارة أو مفاوضات المعاهدات. تحظر القيود التواصل بقصد التأثير على الإدارة أو الوكالة التي اضطلعت بتوظيف الشخص. لاحظ أن توظيف هؤلاء الأفراد ليس محظورًا، ولكن هؤلاء الأفراد - ولقترات متفاوتة - لا يمكن أن يؤديوا أنواعًا معينة من الواجبات والاتصالات؛ والتي تشمل بعض المحظورات مدى الحياة.

ج - يشير قانون سلامة المشتريات إلى أنه لا يحق للمسؤول السابق لوكالة حكومية أن يقبل أجرًا من متعهد بصفته موظفًا، أو مسؤولًا، أو مديرًا، أو مستشارًا للمتعهد خلال مدة (1) سنة واحدة بعد أن خدم ذلك المسؤول في أي منصب كبير¹⁵ ذي صلة بمنح عقد يتجاوز 10 ملايين دولار أمريكي إلى ذلك المتعهد. تُستثنى التعويضات التي يدفعها قسم أو شركة فرعية للمتعهد المحظور إذا كان القسم أو الشركة التابعة له لا تنتج نفس المنتجات أو الخدمات التي تقدمها شركة المتعهد المسؤولة عن العقد في هذه المسألة.

د. تحظر المادة 10 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية الفقرة 2408 على UTC توظيف شخص مع معرفة ودراية أنه مدان بارتكاب تزوير أو جنائية ناتجة عن عقد مع وزارة الدفاع لمدة خمس سنوات من تاريخ الإدانة ومن أن يعمل في هيئة الإدارة أو الوظائف الإشرافية ومن العمل في مجلس الإدارة، أو العمل كمستشار.

هـ. تطبق الفقرة 207 من المادة 18 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية على الموظفين السابقين، والعاملين المدنيين (وليس العاملين المتطوعين)، وبعض المسؤولين الاحتياطيين ومجموعة خاصة من موظفي الحكومة.

13 ويحدد القانون "معلومات عطاء أو عرض المتعهد" على أنها تشمل أيًا من المعلومات التالية المقدمة إلى الوكالة الفيدرالية بوصفها جزءًا من أو تتصل بالعطاء أو العرض لإبرام أحد عقود المشتريات للوكالة الفيدرالية، إذا لم يسبق توفير تلك المعلومات مسبقًا إلى الجمهور أو الإفصاح عنها علانية. (1) تسعير أو تكلفة البيانات (على النحو المعرف في المادة 10 من الدستور الأمريكي الفقرة الفرعية 2306 (h) فيما يتعلق بموضوع المشتريات مع مراعاة ذلك القسم، والمادة 41 من الدستور الأمريكي الفقرة الفرعية 54 (h)، فيما يتعلق بالمشتريات مع مراعاة ذلك القسم (2) التكاليف غير المباشرة ومعدلات العمل المباشرة، (3) معلومات خاصة عن عمليات التصنيع وعمليات التشغيل أو أساليب موقعة من المتعهد وفقًا للقانون المطبق أو اللانحة، أو (4) المعلومات الموقعة من المتعهد بصفة "معلومات عطاء أو عرض المتعهد" وفقًا للقانون المنطبق أو اللانحة.

14 ويحدد القانون "معلومات تحديد المصدر" على أنها أي من المعلومات التالية المعدة لأن تستخدمها الوكالة الفيدرالية بغرض تقييم العطاء أو العرض لإبرام عقد المشتريات للوكالة الفيدرالية؛ ما لم يسبق توفير تلك المعلومات إلى الجمهور أو الإفصاح عنها علانية. (1) أسعار العطاءات المقدمة ردًا على التماس الوكالة الفيدرالية على العطاءات في مظاريف مغلقة، أو قوائم أسعار العطاءات قبل فتح العطاءات العامة؛ أو (2) أسعار التكاليف المقترحة استجابةً للتماس الوكالة الفيدرالية لتقديم العروض أو قوائم الأسعار أو التكاليف المقترحة؛ أو (3) خطط تحديد المصدر؛ أو (4) خطط التقييم الفني؛ أو (5) تقييم المقترحات الفنية؛ أو (6) تقييمات السعر والتكلفة للعروض؛ أو (7) تحديد نطاق المنافسة التي تحدد العروض التي لديها فرصة معقولة ليتم اختيارها لترسية العقد؛ أو (8) ترتيب العطاءات أو العروض أو المنافسين؛ أو (9) تقارير وتقييمات لجان أو هيئات، أو المجالس الاستشارية لاختيار المصدر، أو (10) معلومات أخرى موقعة مثل "معلومات اختيار المصدر" على أساس قرار كل حالة على حدة يصدره رئيس الوكالة، أو من يعينه أو مسؤول التعاقد؛ الذي إن تم الإفصاح عنه من شأنه أن يعرض سلامة أو الإتمام الناجح لمشتريات الوكالة الفيدرالية ذات الصلة بتلك المعلومات، للخطر.

15 وهذا يعني أنه عمل، في وقت اختيار أو منح العقود، بصفة (1) مسؤول التعاقد الإداري (PCO)، أو بسلطة اختيار المصدر، (أو عضو مجلس اختيار تقييم المصدر)، أو رئيس فريق التقييم المالي أو الفني لعملية المشتريات، الذي تولى اختيار هذا المتعهد لمنحه عقدًا يتجاوز 10 ملايين دولار أمريكي؛ أو (2) مدير البرنامج، أو نائب مدير البرنامج، أو مسؤول التعاقد الإداري (ACO) لعقد يتجاوز 10 ملايين دولار أمريكي يخص ذلك المتعهد؛ أو (3) قرر بشخصه منح عقد، أو عقد من الباطن، أو تعديل، أو مهمة أو أمر تسليم بما يزيد عن 10 ملايين دولار أمريكي لذلك المتعهد؛ أو أقر تكاليف عامة أو نفقات أخرى نافذة لعقد أو عقود لذلك المتعهد بما يزيد عن 10 ملايين دولار أمريكي؛ أو وافق على إصدار العقد أو المدفوعات بما يزيد عن 10 ملايين دولار أمريكي؛ أو دفع أو تسوية مطالبية بما يزيد عن 10 ملايين دولار أمريكي لذلك المتعهد. "ما يزيد من 10 ملايين دولار أمريكي" يعني (1) القيمة، أو القيمة المقدرة، في وقت ترسية العقد، بما في ذلك جميع الخيارات؛ أو (2) مجموع القيمة المقدرة في وقت ترسية جميع الطلبات في إطار التسليم غير المحدد، والكمية غير المحددة، أو شروط العقد؛ أو (3) أي عقد ترسية متعدد الجداول الزمنية ما لم يوثقه مسؤول التعاقد بأقل تقدير. أو (4) قيمة أمر التسليم، وأمر المهمة، أو أمر بموجب اتفاقية تنسيق مبدئية؛ أو (5) المبلغ المدفوع أو الذي سيدفع في تسوية دعوى أو (6) القيمة التقديرية المقدرة للتفاوض بشأن معدلات النفقات العامة أو غيرها عند تطبيقها على حصة الحكومة طبقًا لقاعدة التوزيع المخصصة.

1. تحظر الفقرة الفرعية 207 (1) (a) على المسؤولين السابقين والموظفين من إجرائهم عمدًا، بقصد التأثير، أي اتصال بـ / أو المثل أمام أي مسؤول أو موظف في أي دائرة أو وكالة أو محكمة، أو محكمة عسكرية، للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن أي شخص آخر (باستثناء الولايات المتحدة) على علاقة بمسألة معينة تخص طرفًا أو أطراف شاركت شخصيا وبشكل مؤثر أثناء الخدمة الحكومية. يستمر هذا الحظر طوال حياة المسؤول السابق أو الموظف ويبدأ عند انتهاء خدمته الحكومية. ويركز هذا الحظر على المسؤول السابق أو الموظف الذي شارك في مسألة خلال عمله لدى الحكومة والذي "قام بتغيير موقفه" في وقت لاحق من خلال تمثيل شخص آخر في المسألة ذاتها أمام الولايات المتحدة. غير أن هذا الجزء من التشريع لا يقيد أي مسؤول سابق عن تقديم المساعدة "غير المنظورة" أو "داخل شركة" لصاحب عمل خاص. كما لا ينطبق هذا الحظر على الاتصال بـ، أو المثل أمام، أعضاء الكونغرس أو هيئاتهم التشريعية. ولا يحدث انتهاك لهذا الحظر إلا عندما يتم استيفاء المعايير الأربعة التالية: (أ) يجب أن يكون الموظف السابق قد عمل في مسألة معينة أثناء الخدمة الحكومية؛ و(ب) يتعين على مجال عمل الموظف السابق أن يشكل مشاركة "شخصية ومؤثرة" في هذا الشأن؛ و(ج) يجب أن يكون قد تم تحديد جهة محددة في المسألة المعنية في وقت ذلك العمل الحكومي؛ و(د) يجب على الموظف السابق، التواصل بقصد التأثير، مع، أو المثل أمام، مسؤول أو موظف في الحكومة الفيدرالية نيابة عن شخص آخر أو هيئة أخرى تتعلق بالمسألة المعنية ذاتها.

تتضمن "المسألة المعنية" المشمولة في هذا الحظر أي عقد/ تقديم/ طلب معين لقرار أو لاعتبارات أخرى، أو قواعد أو مطالب أو التنازع أو التحقيق والادعاء أو اتهام أو اعتقال أو غير ذلك من الإجراءات القضائية. ولا يشمل صياغة السياسة العامة، أو أي إجراءات أخرى لقابلية التطبيق العامة والتي انخرط فيها ضابط أو مسؤول أو موظف ما لم يحدث الناتج تأثيرًا مباشرًا ويمكن التنبؤ به على شخص معين.

ولذا؛ ففي معظم الحالات، يحق للضابط أو المسؤول أو الموظف أن يمثل موظفًا خاصًا، فيما يتعلق بأمر ما يتضمن تطبيقًا محددًا للسياسات التي ساهم في صياغتها. ولا يسري هذا الحظر ما لم يعمل الموظف السابق على موضوع معين بذاته عمل عليه أثناء خدمته الحكومية. والعوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد ما إذا كان أمران محددان هما الموضوع ذاته تشمل المدى الذي يضم فيه هذان الأمران الحقائق الأساسية ذاتها، أو المسائل ذات الصلة، أو الأطراف ذاتها أو الأطراف ذات الصلة، أو المعلومات السرية ذاتها، أو استمرار تحقق مصلحة فيدرالية مهمة إضافة إلى الوقت المنقضي بين هذين الأمرين.

ولا يسري الحظر ما لم تكن مساهمة المسؤول أو الضابط السابق في هذا الأمر مساهمة "شخصية ومؤثرة". ويمكن ممارسة المساهمة الشخصية والمؤثرة من خلال "قرار أو موافقة أو عدم موافقة، أو توصية، أو تقديم مشورة، أو تحقيق، أو أي إجراء آخر مشابه. وتشير المساهمة الشخصية إلى كل من أفعال الموظف السابق وأفعال مروضيه ممن تلقوا توجيهات مباشرة منه. وتعني المساهمة بشكل مؤثر أي اشتراك يبدو من المنطقي أنه كان مهمًا لهذا الأمر. ولا تعد مجرد المسؤولية الرسمية على الأمر، أو العلم به، أو الاشتراك الروتيني في قضية إدارية أو هامشية من المساهمات المؤثرة.

ولا يسري الحظر ما لم يُحدد طرف معين للأمر المحدد في وقت العمل الحكومي. والطرف المعين هو كيان غير حكومي محدد. فمثلًا يتحول مشروع الطلب للعروض التعاقدية إلى مسألة محددة تتضمن طرفًا معينًا فور تحديد المتعاقدين المحتملين. ولكي تسري الفقرة الفرعية 207(1)(a)، لا يتعين تعريف صاحب العمل، للمسؤول السابق، كطرف في المسألة قبل رحيله من الخدمة الحكومية. فطالما تم تعريف طرف محدد (أو أطراف محددة)، فإن التشريع يسري.

2. يتطابق القيد الثاني تقييد مع القيد مدى الحياة الذي نوقش سابقًا إلا إن مدته أقصر، وينطبق فقط إذا كان لدى المسؤول أو الموظف مسؤولية رسمية على الموضوع ولم يشارك بشكل شخصي أو مؤثر فيه. وبعد عامين من إنهاء الخدمة الحكومية، تحظر المادة 18 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 207(2)(a) على المسؤولين أو الموظفين السابقين، بقصد التأثير، إجراء أي اتصالات مع المسؤولين الحكوميين أو المثل أمامهم فيما يتعلق بمسألة محددة تتضمن طرفًا أو أطرافًا محددين جاءت تحت مسؤوليتهم الرسمية خلال العام الأخير لخدمتهم الحكومية. ويُعرف مصطلح "المسؤولية الرسمية" بأنه "سلطة إدارية أو تشغيلية مباشرة، سواء كانت متوسطة أو نهائية، وسواء تمت ممارستها بشكل فردي أو مع آخرين، إما بشكل شخصي أو من خلال مروضين، لقبول إجراءات مباشرة اتخذتها الحكومة أو رفضها أو توجيهها بخلاف ذلك." يُقصد "بالسلطة الإدارية" سلطة تخطيط الأمور، أو تنظيمها أو السيطرة عليها بدلاً من سلطة مراجعة أو اتخاذ القرارات بشأن جوانب إضافية للأمر. تلك المجالات التي يعينها القانون، أو اللوائح، أو الأمر التنفيذي، أو الوصف الوظيفي أو تفويض السلطة تحدد عادة نطاق المسؤولية الرسمية للمسؤول. حدد مكتب أخلاقيات الحكومة أن جميع الأمور المعنية قيد البحث في الوكالة تقع تحت المسؤولية الرسمية لرئيس الوكالة، وأن كل أمر منها يقع ضمن نطاق أي مشرف وسيط لديه مسؤولية عن الموظف الذي يشارك بالفعل في الأمر ضمن نطاق واجباته. ويُقصد بالمصطلح "معلق بالفعل" أن الأمر في الواقع مشار إليه أو قيد النظر من قبل أشخاص ضمن نطاق مسؤولية المسؤول السابق، وليس أن الأمر كان يمكن الإشارة إليه فقط. لا يقيد هذا الحظر مساعدة الموظف من داخل المؤسسة. ولا يخضع الموظفون السابقون لهذا التقييد، إلا - في وقت التمثيل المقترح لأخر - كانوا يعرفون أو كان ينبغي لهم بشكل منطقي أن يعرفوا أن الأمر قد أصبح تحت مسؤوليتهم الرسمية خلال العام الأخير للخدمة الحكومية.

3. اتفاقيات أو معاهدات التجارة يحظر الدستور الأمريكي، المادة 18 الفقرة الفرعية 207 (ب)، ولمدة عام من إنهاء الخدمة الحكومية، على المسؤولين والموظفين السابقين التمثيل عن دراية وعلم، أو المساعدة أو تقديم المشورة لصاحب عمل أو أي كيان بشأن المفاوضات أو المعاهدات التجارية الجارية على أساس المعلومات التي تيسر لهم إمكانية الوصول إليها، وما هو مستثنى من التداول بموجب قانون حرية

المعلومات. يبدأ هذا التقييد عند الفصل أو التقاعد من الخدمة الحكومية، وعلى عكس القيود المفروضة من أحكام الدستور الأمريكي المادة 18 الفقرة الفرعية 207 (أ) (1) أو (2) التي نوقشت أعلاه، يحظر على المسؤولين السابقين تقديم مساعدة من "وراء الكواليس" لأي شخص أو كيان على أساس المعلومات المحجوبة. ولا ينطبق هذا القيد إلا إذا كان المسؤول السابق يشارك شخصياً وبشكل مؤثر في اتفاقيات أو معاهدات التجارة خلال العام السابق من خدمته الحكومية. ليس من الضروري أن يكون المسؤول السابق قد سبق له الاتصال مع أطراف غير أمريكية من أجل المشاركة شخصياً وبشكل مؤثر في اتفاقيات أو معاهدات التجارة. إن مفاوضات المعاهدات التي يشملها هذا القسم هي تلك التي تفضي إلى اتفاقيات دولية تتطلب رأي وموافقة مجلس الشيوخ. المفاوضات التجارية المشمولة هي تلك التي يباشرها الرئيس بموجب القسم 1102 من قانون التجارة والقدرة التنافسية الجامع لعام 1988. تصبح المفاوضات "سارية" عند النقطة/ أو عندما يتحقق كل من: (1) إصدار قرار من سلطة مختصة بأن نتائج المفاوضات ستعد معاهدة أو اتفاقية تجارية، و(2) أن المفاوضات مع الحكومة الأجنبية بدأت كتابياً.

و. القيود المطبقة على كبار الموظفين السابقين. يشمل مصطلح "موظف كبير سابق" كل الضباط من رتبة فريق أول وحتى ضابط راية (درجة راتب O-7 أو أعلى) والموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون في منصب فيه معدل الأجور محدد أو ثابت وفقاً للجدول الإداري، أو في مركز معدل الدفع فيه يساوي أو أكبر من معدل الأجر المستحق للمستوى الخامس من الجدول الإداري (147200 دولار أمريكي في عام 2014).

تطبق القيود الإضافية التالية على هؤلاء الأفراد:

1. حظر عام واحد على الاتصال بالقسم أو الوكالة أو العناصر السابقة. يحظر على كبار الموظفين السابقين بعد خدمتهم لمدة عام في مثل هذا المركز، بموجب الفقرة الفرعية 207 (ج) من إجراء اتصالات بغرض التأثير- أو المثل أمام موظف من القسم/ الوكالة أو تعيين عنصر ممن خدموا في مصلحة حكومية، خلال العام المنصرم، إذا كان هذا الاتصال أو المثل قد حدث نيابة عن أي شخص آخر يسعى لإجراء رسمي بشأن مسألة ما. يبدأ حساب هذا الحظر الذي تصل مدته إلى عام منذ التاريخ الذي توقف فيه الموظف عن شغله منصباً رفيعاً، وليس من تاريخ إنهائه العمل الحكومي، ما لم يحدث ما في وقت واحد. ومثل قيود الفقرة الفرعية 207 (أ) (1) والفقرة الفرعية 207 (أ) (2) التي تم مناقشتها أعلاه، يحظر هذا القيد الاتصال والمثل أمام الحكومة لكنه لا يحظر التواجد فيما خلف الستار. بيد أن هذا الحظر يختلف عن القيود التي نوقشت أعلاه في عدة نواح مهمة: (أ) ليس من الضروري أن يكون للموظف المنصب الرفيع السابق أي مشاركة مسبقة، أو مسؤولية تجاه المسألة؛ و(ب) المسائل المغطاة واسعة المجال ولا تحتاج إلى أن يشترك فيها أطراف محددة؛ و(ج) يقتصر الاتصال مع الإدارة أو الوكالة التي خدم بها الموظف الرفيع السابق خلال سنته الأخيرة من الخدمة الحكومية ولا يمتد (الاتصال) ليشمل النطاق الحكومي. وكنتيجة للفقرة الفرعية 207 (ج)، فإن دائرة الدفاع تنقسم إلى "إدارة أم" وأقسام مختلفة. في الوقت الحالي، فإن أقسام وزارة الدفاع المخصصة هي أقسام الجيش والبحرية، والقوات الجوية ووكالة حماية نظم المعلومات، ووكالة استخبارات الدفاع، ووكالة لوجستيات الدفاع، والوكالة الوطنية للصور ورسم الخرائط، ووكالة الأسلحة الدفاعية الخاصة، ومكتب وزير الدفاع، ووكالة الأمن القومي. مع مراعاة الأحكام الخاصة بالموظفين المعارين،¹⁶ لا يُحظر على الموظفين السابقين بهذه الوحدات الاتصال بأي من الوحدات الأخرى المعينة.

ملاحظة 1: القسم 1125 من السنة المالية 2004 قانون تفويض الدفاع الوطني (عام، قانون رقم 108-136، 23 نوفمبر 2003) المنتهي في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. يتضمن حكماً يقضي بأن القيود المفروضة في الدستور الأمريكي، المادة 18 207 (c) ممتدة إلى مستويات إضافية من أعضاء الجهاز التنفيذي الأول/الأعلى (SES). وبرغم من إدراجه في قانون تفويض وزارة الدفاع، فإنه يطبق على مستوى أجهزة الحكومة. على الرغم من انتهاء مدة خدمتهم، فإن أيًا من أعضاء SES ذوي معدل الدخل المشترك من الراتب الأساسي الملانم لمركزه المساوي أو الأكبر من 135805 دولار أمريكي اعتباراً من 11 يناير/كانون الثاني 2004، سيخضعون لتطبيق المادة 18 من القانون الأمريكي 207 (c) طالما أن معدل راتبهم الأساسي عند أو أعلى من 86.5% من المستوى التنفيذي 2 (في 2014 = 156997.50 دولاراً أمريكياً).

ملاحظة 2: يتطلب الأمر التنفيذي 13490 الصادر في 21 يناير/كانون الثاني 2009 من كل "مُعِين" تم تعيينه في أو بعد 20 يناير/كانون الثاني 2009 في كل وكالة تنفيذية أن يوقع كتابياً على عقد الأخلاقيات من أجل (1) عدم قبول هدايا من جماعات الضغط المسجلة أو منظمات الضغط (انظر UTC السياسات 4 و 5)؛ و(2) الامتناع لمدة عامين من تاريخ التعيين من المشاركة في أي مسألة معينة تشمل أطرافاً محددة ترتبط ارتباطاً مباشراً وبشكل مؤثر بوظيفة سابقة، وأنشطة الضغط من جماعات الضغط، أو العملاء السابقين؛ و(3) الموافقة على تمديد تقييدات المادة 18 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 207 (c) لمدة عامين بعد ترك الوظيفة الحكومية؛ و(4) عدم الضغط على أي مسؤول فرع إداري مُحصّن أو موظف SES مؤقت وحتى الفترة المتبقية من إدارة أوباما. "المعِين" يعني أي شخص يعينه رئيس الجمهورية أو نائب الرئيس بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ؛ ومعيتي SES غير الدائمين؛ ومنصب مستثنى من الخدمة التنافسية ("جدول C" صناعة السياسات والمناصب السرية).

¹⁶ بموجب الدستور الأمريكي، المادة 18 الفقرة الفرعية 207 (g)، يصبح المسؤول أو الموظف المعار من إدارة إلى أخرى، خلال مدة الإعارة، مسؤولاً أو موظفاً في كلتا الإدارتين. وبالتالي، يُمنع الضابط البحري رفيع المستوى المعين بـ OSD خلال عامه الأخير في الخدمة الحكومية طبقاً للفقرة الفرعية 207 (c) من إجراء اتصالات بكل من وزارة البحرية و OSD.

2. حظر لمدة عام واحد من تمثيل كيان أجنبي. يحظر على أي موظف رفيع سابق، لمدة عام بعد خدمته في هذا المنصب، بمقتضى الفقرة الفرعية 207 (f)، بديهة وعلم مسبقين، تمثيل أو مساعدة، أو تقديم المشورة لجهة أجنبية بقصد التأثير على مسؤول أو موظف في حكومة الولايات المتحدة في تنفيذ واجباته الرسمية. يبدأ حساب حظر العام هذا منذ التاريخ الذي توقف فيه الموظف عن شغل منصب المستوى، وليس من تاريخ إنهائه العمل الحكومي، ما لم يحدثاً معاً في وقت واحد. ولغرض هذا القسم الفرعي، فإن مصطلح "كيان أجنبي" يشمل حكومة أي بلد أجنبي وأي شخص أو مجموعة من الأشخاص يحظون بسلطة سياسية سيادية على أي بلد أو أي جزء من بلد ما. ويشمل هذا المصطلح الأحزاب السياسية الأجنبية وأي منظمة أو مجموعة من الأفراد العاملين في، أو الساعين إلى الانخراط في، إنشاء وإدارة، أو السيطرة على بلد أو حكومة أجنبية. لن تعتبر أي شركة تجارية أجنبية "كياناً أجنبياً" لأغراض الفقرة الفرعية 207 (f) ما لم تمارس وظيفة ذات سيادة. "يمثل" موظف سابق رفيع المستوى كياناً أجنبياً عندما يتصرف كوكيل أو محام، أو يتصل أو يمثّل بالنيابة عن هذا الكيان أمام أي موظف في إدارة أو وكالة حكومية. يتولى موظف سابق رفيع المستوى مساعدة الكيانات الأجنبية عندما يساعد الكيان سواء بإجراء الاتصالات أو بالتمثيل. يمكن أن تشمل هذه المساعدة غير المنظورة لكيان أجنبي، على سبيل المثال، صياغة توصية للاتصال بوكالة ما، وتقديم المشورة بالتمثيل أمام إدارة ما أو التشاور حول إستراتيجيات أخرى تهدف إلى إقناع مسؤولي إدارة أو وكالة باتخاذ إجراء معين. يحظر على الموظف السابق رفيع المستوى التمثيل والمساعدة، أو تقديم المشورة فقط إذا قدمها بقصد التأثير على قرار تقديري رسمي لموظف إداري أو موظف وكالة حالي. توجد أيضاً استثناءات بشأن الاتصالات التي جرت فقط لغرض الإمداد بالمعلومات العلمية والتكنولوجية. ولا تعني هذه الاتصالات وجود نية للتأثير. وينطبق هذا الإعفاء على جميع القيود المفروضة على الاتصالات التي نوقشت أعلاه باستثناء المادة 18 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 207 (b)، مثل القيود على المفاوضات التجارية والمعاهدات، والمادة 18 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 207 (f)، مثل القيود على كبار الموظفين السابقين الذين يمثلون كيانات أجنبية، ويساعدونها، ويقدمون المشورة لها. الإعفاء في المادة 18 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 207 (5) (j). لا تنطبق القيود الواردة في المادة 18 من الدستور الأمريكي، الفقرة الفرعية 207 على الاتصالات التي تجرى نيابة عن الولايات المتحدة في أداء الواجبات الحكومية الرسمية أو أداء الواجبات كمسؤول منتخب من حكومة ولاية أو من حكومة محلية. يندرج ضمن هذا التقيد، على سبيل المثال، مسؤول قيادي متقاعد أو مسؤول تقارير متقاعد رفيع المستوى قد يعدّل تقييمات وتقارير اللياقة البدنية للمرؤوسين السابقين وفقاً للوائح المعمول بها دون انتهاك هذا القسم. قد يعطي موظف سابق شهادة تحت القسم أو يدلي ببيانات مطلوب الإدلاء بها تحت طائلة عقوبة شهادة الزور. بيد أن الأشخاص/الأفراد السابقين يمكنهم الإدلاء بشهادة رأي كخبراء إذا تم هذا وفقاً لأمر محكمة أو لم يكن يخضع لحظر طوال العمر (وفقاً للدستور الأمريكي، المادة 18، الفقرة الفرعية 207 (أ)) والذي تم مناقشته مسبقاً لأنه يتصل بموضوع الشهادة. كما لا تحظر القيود التمثيل أو المساعدة أو تقديم المشورة لمنظمة دولية تشارك/تساهم فيها الحكومة، إذا صدّق وزير الخارجية مقدماً على أن هذا النشاط هو في مصلحة الحكومة.

ز. التوظيف من قبل المؤسسات التي تسيطر عليها حكومات أجنبية.

1. على الرغم أنه من غير المرجح أن يحدث في سياق وحدة عمليات UTC، إلا أنه يحظر التوظيف من قبل مؤسسة تجارية مملوكة، أو تتم إدارتها، أو تسيطر عليها حكومة أجنبية. مثل أن يكون ضابطاً متقاعداً استأجرته شركة أمريكية بموجب عقد لتقديم خدمات التدريب لحكومة أجنبية على وعد من قبل حكومة أجنبية عندما كانت لدى تلك الحكومة الأجنبية السلطة، وفقاً للعقد، بحق للحكومة تسريح الموظف والإشراف على أنشطته وتوجيهها. يتم تضمين التوظيف من قبل الشركات التي لديها اتحاد مصالح وملكية مع حكومة أجنبية أيضاً في نطاق هذا التقيد.

2. **قانون تسجيل الوكلاء الأجانب.** يجب على أي موظف حكومي سابق، يرغب في العمل لدى مصلحة تجارية أجنبية (على سبيل المثال، وحدة UTC المملوكة جزئياً أو تسيطر عليها حكومة أجنبية) أن يضع في الاعتبار ما إذا كان هذا العمل يتطلب تسجيلاً كوكيل لموكل أجنبي خضوعاً لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب رقم 1938. يشترط هذا القانون من أي شخص ينخرط في الأنشطة وكيل للموكل الأجنبي تقديم بيان تسجيل لدى النائب العام. إذا كان التسجيل ضرورياً فهناك بعض التساؤلات حول ما إذا كان الضابط المتقاعد يمكن أن يصبح موظفاً دون انتهاك القانون الجنائي الذي يحظر على "موظف عمومي" للولايات المتحدة القيام بدور الوكيل.

**المرفق رقم 2: استبيان الباب الدوار
لموظفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية**

خطاب تغطية

[التاريخ]

[اسم وعنوان الموظف المحتمل]

بخصوص استبيان الباب الدوار

السيد/السيدة _____:

فيما يتعلق بشأن المناقشات المرتبطة المتعلقة بإمكانية [تعيينك/استمرارك كموظف UTC في وظيفة [وصف لمورد الخدمات الفردي]]، فقد لاحظنا أن [السيرة الذاتية/الطلب] الخاص بك يشير إلى أنك حالياً موظف/ضابط سابق في السلطة التنفيذية أو التشريعية للحكومة الفيدرالية الأمريكية ("USG").

وامتثالاً لما يسمى قوانين "الباب الدوار"، فإن "UTC" (United Technologies Corporation) ترصد بدقة الموظفين الحاليين والسابقين لدى الحكومة الفيدرالية الأمريكية USG. إننا مهتمون بمن نوظفهم، ومتى وكيف نوظفهم، وما العمل الذي يمكن للموظف السابق للحكومة الأمريكية أن يؤديه في UTC. إضافة إلى ذلك، فإن هناك قيوداً على مناقشات [التوظيف/الاستبقاء كمورد الخدمة] مع أي موظف حكومي أو موظف قد يكون متورطاً شخصياً وبشكل مؤثر في تدبير خدمات بوكالة فيدرالية تتضمن أيًا من وحدات الأعمال UTC.

مُرْفَقٌ طيه استبيان لتجميع معلومات إضافية ضرورية لدى UTC لتحديد ما إذا كان أي من هذه القيود قيد التطبيق. يرجى الإجابة على كل سؤال بشكل كامل ودقيق والتوقيع على الاستبيان في المكان المخصص لذلك. يجب إرفاق أوراق إضافية عند الضرورة. يُرجى توضيح ما إذا كانت المعلومات اللازمة للرد على سؤال ما ليست متوفرة.

لن نجري أي مناقشات بشأن [التوظيف / الاستبقاء] حتى نتلقى استبياناً مكتملاً.

بينما تقرأ الاستبيان، ينبغي أن تفهم أن مصطلح "UTC" يشمل جميع الأقسام، والشركات التابعة، والشركات التي تسيطر عليها مؤسسة United Technologies Corporation، بما في ذلك Otis Elevator Company، و Pratt & Whitney، و UTC Aerospace Systems، و UTC، و Technologies Research Center، و Climate, Controls & Security, and Uni.

ينبغي أن توجه أي أسئلة بشأن هذا الاستبيان إلى [] في [() - _____].

الاستبيان

لغرض هذا الاستبيان، فإن "موظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية يعني:

- أي شخص مدرج بالقوات المسلحة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية؛ أو
 - أي مسؤول بالقوات المسلحة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، أو
 - أي مسؤول أو موظف (سواء كان منتخباً، أو معيّناً، أو بدوام كامل، أو بدوام جزئي، وسواء يتقاضى راتباً أم لا) لأحد الفروع التنفيذية أو التشريعية لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، ويشمل هذا دون الاقتصار على ما يلي:
 - موظفين حكوميين مميزين؛ أو
 - أعضاء لجنة استشارية فيدرالية؛ أو
 - مسؤولي الكونغرس المنتخبين؛ أو
 - أعضاء حاليين أو سابقين بالكونغرس؛ أو
 - الموظفين/ الطاقم الشخصي لعضو بالكونغرس؛ أو
 - موظفين للجان بالكونغرس؛ أو
 - موظفين بمكاتب تشريعية أخرى ويشمل ذلك دون الاقتصار على ما يلي:
 - مكتب الميزانية التابع للكونغرس؛ أو
 - مكتب المحاسبة العام؛ أو
 - مكتب التقييم التكنولوجي؛
- مع استبعاد موظفي السكرتارية أو الأعمال الكتابية، أو غيرها من الوظائف المشابهة.

توظيف الحكومة الفيدرالية الأمريكية:

1. هل أنت/كنت موظف/موظفًا بالحكومة الفيدرالية الأمريكية في حدود التعريف المذكور أعلاه؟

نعم لا

إذا أجبت بـ "نعم"، يرجى الإجابة عن السؤال الثاني.

إذا أجبت بـ "لا"، فلا يوجد أي إجراءات أخرى لك. يرجى التوقيع أدناه وإعادة هذا الاستبيان إلى UTC.

التوظيف المرتقب أو الاحتفاظ بواسطة UTC.

2. هل تسعى ليتم تعيينك بصفة موظف لدى UTC أو تظل كمتعهد / مورد؟

موظف متعهد / مورد

3. صف بإيجاز واجباتك ومسؤولياتك المرغوبة / المتوقعة:

[]

4. هل تتوقع أن تشمل واجباتك في UTC الاتصال:

▪ بأي إدارة أو وكالة أو محكمة للحكومة الفيدرالية الأمريكية، بما في ذلك أعضاء فريق العمل؟

نعم لا

▪ بإدارة أو وكالة أو محكمة كنت/ أنت حاليًا موظفًا/ موظف بها؟

نعم لا

▪ مع كيان أجنبي أو مع وكالة أو جهاز تابع للحكومة الفيدرالية الأمريكية تتعلق بالكيان الأجنبي؟ (يشمل مصطلح "كيان أجنبي" أي شركة أجنبية، أو حكومة أجنبية، أو حزب سياسي أجنبي)

نعم لا

▪ مع الحكومة الفيدرالية الأمريكية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) فيما يتعلق بشأن أي موضوع أو الإجراءات التي كنت شخصيًا تشارك بها بصورة مؤثرة عندما كنت موظفًا في الحكومة الفيدرالية الأمريكية؟

نعم لا

▪ مع الحكومة الفيدرالية الأمريكية (السلطة التنفيذية أو التشريعية أو السلطة القضائية) فيما يتعلق بأي مسألة أو دعوى منظورة أمام الوكالة أو الكونغرس التي مارست فيها السلطة الإشرافية أو الموافقة؟

نعم لا

إذا أجبت بـ "نعم" على أي مما سبق، يرجى تقديم جميع التفاصيل ذات الصلة. حدد طبيعة الاتصالات المتوقعة مع وكالتك السابقة أو مكتب مجلس الشيوخ. صف على وجه التحديد أي أنشطة متعلقة بـ "بيع" أو التسويق (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) إلى الحكومة الفيدرالية الأمريكية.

[]

5. اذكر تاريخ أول اتصال لك مع "UTC" بشأن التوظيف المحتمل أو الاستبقاء.

[]

6. من كان جهة الاتصال بـ UTC؟

[]

7. صف بإيجاز طبيعة الاتصال ومن بدأ هذا الاتصال:
- []
8. إذا حدث الاتصال الأول مع UTC أثناء عملك كمسؤول بالحكومة الفيدرالية الأمريكية أو موظف بها، فهل أبلغت المشرف عن الاتصال؟
- نعم لا
- إذا أجبت بـ "نعم" وأبلغت مشرفك كتابياً عن الاتصال، يرجى إرفاق نسخة.
9. إذا حدث الاتصال الأول مع UTC أثناء عملك كمسؤول بالحكومة الفيدرالية الأمريكية أو موظف بها، فهل قدمت إخطاراً بالتحفي؟
- نعم لا
- إذا أجبت بـ "نعم"، يرجى إرفاق نسخة.
- السجل الوظيفي للحكومة الفيدرالية الأمريكية (الوكالات التنفيذية ودور الكونغرس، وما إلى ذلك):
10. اذكر التاريخ الذي (أنهيت) سنتهي الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية أو العمل مع الحكومة الفيدرالية الأمريكية.
- []
11. ماذا كانت رتبة أجر العسكريين لك (على سبيل المثال: 0-6، E-4) أو درجة الجدول العام "GS" (على سبيل المثال: GS-13) أو مستوى الجدول التنفيذي في تاريخ الانتهاء؟
- []
12. هل أنت عضو في وحدة احتياط عسكرية أو في الحرس الوطني؟
- نعم لا
- إذا أجبت بـ "نعم"، فقدم تفاصيل حول طبيعة الوضع الاحتياطي لديك، والمهام المتوقعة في وحدة الاحتياط، وخلافه.
- []
13. صف جميع المناصب الحالية والسابقة التي شغلتها عندما كنت مسؤولاً أو موظفاً بالحكومة الفيدرالية الأمريكية (الفرع التنفيذي أو التشريعي). أدرج المرتبة أو الرتبة، والتواريخ، ووصفاً مختصراً لكل منصب وموقع العمل لكل وظيفة:
- []
14. خلال العام المنصرم، هل سبق لك المشاركة في أي وظيفة مشتريات (ويشمل ذلك المراجعة أو الاعتماد من البداية حتى النهاية) لأي وكالة حكومية فيدرالية أمريكية (ويشمل ذلك التفاوض، أو التقييم، أو الاختيار، أو الاعتماد أو ترسية العقود: ومنها ضمان الجودة، أو الاختبار التشغيلي أو التنموي، أو المراجعة المالية أو الموافقة على الدفع بموجب عقد، أو إدارة برنامج المشتريات) أو في عملية التفاوض في عقد أو ادعاء أو تسوية، كمثل عن الحكومة الفيدرالية الأمريكية، والتي تضمنت أيًا من وحدات "UTC"؟
- نعم لا
- إذا أجبت بـ "نعم"، يرجى تقديم مزيد من التفاصيل، بما في ذلك نسبة أيام العمل المكرسة لمثل هذا النشاط ووصف النشاط الذي تضمن "UTC"؟
- []
15. هل سبق لك المشاركة بشكل شخصي ومؤثر أثناء خدمة الحكومة الفيدرالية الأمريكية (في أي وقت) في أي موضوع يتصل بالخدمات المتوقع أن تقدمها UTC، المتعلقة بمنتجات UTC أو خدماتها، أو المتعلقة بأي من موظفيها أو مسؤوليها أو وكلائها أو ممثليها؟
- نعم لا



إذا أُجبت بـ "نعم"، يرجى تقديم التفاصيل الكاملة، بما في ذلك تواريخ الاشتراك.

[]

16. خلال العام الماضي، أو العام الأخير من توظيفك في الحكومة الفيدرالية الأمريكية، هل كانت هناك أي مسألة تتضمن UTC معلقة ضمن مسؤوليتك الرسمية؟

نعم لا

إذا أُجبت بـ "نعم"، يرجى تقديم التفاصيل الكاملة.

[]

17. عندما كنت موظفًا بالحكومة الفيدرالية الأمريكية، هل انطوت وظيفتك على التواصل مع UTC أو علاقة تجارية معها؟

نعم لا

إذا أُجبت بـ "نعم"، فصف طبيعة أي اتصالات ومدتها وقدم وصفًا لمسؤوليات الوظيفة الحكومية الفيدرالية الأمريكية.

[]

18. هل سبق أن طلبت و/أو استلمت قط رأيًا "أخلاقيًا" يتعلق بما يلي العمل في الحكومة الفيدرالية الأمريكية من مشرف أو وكالة أو مسؤول أخلاق المهنة أو استشاري معايير السلوك أو أي مسؤول حكومي فيدرالي أمريكي آخر يخدم بصفة مماثلة؟

نعم لا

إذا أُجبت بـ "نعم"، يرجى إرفاق نسخة من أي وجميع هذه الآراء.

ملاحظة: بموجب ملحق لائحة الحيافة الفيدرالي لوزارة الدفاع 7005-252.203، تلتزم UTC أن توضح أنك ملتزم بجميع قيود ما بعد التوظيف التي يغطيها قانون الولايات المتحدة 18، 207، 41، وقانون الولايات المتحدة 2101-2107، وقانون اللوائح الفيدرالية 5 الأجزاء 2637 و2641 ولائحة الحيافة الفيدرالية 2-3.104.

يشترط القسم رقم 847 من القانون العام 110-181 (28 يناير/كانون الثاني 2008) أن يحصل بعض مسؤولي وزارة الدفاع السابقين على رأي مكتوب بشأن قابلية فرض قيود على ما بعد التوظيف إذا كانوا يتوقعون الحصول على أجر من مقاول وزارة الدفاع الأمريكية خلال (2) سنتين بعد مغادرة خدمة وزارة الدفاع. يسري هذا القانون على أي موظف أو مسؤول سابق ممن: (1) شارك شخصيًا ويقدر كبير في اكتساب ما هو محدد في المادة 4 (16) من قانون مكتب سياسة المشتريات الفيدرالي بقيمة تفوق قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي، وعمل أو يعمل في منصب فئة تنفيذية ضمن الفصل الفرعي الثاني من الفصل 53 من الباب 5، من قانون الولايات المتحدة، أو في أي منصب في عمل الخدمات التنفيذية العليا تحت الفصل الفرعي الثامن من الفصل 53 من الباب 5، في قانون الولايات المتحدة، أو في العام أو برتبة فريق أو لواء يتقاضى معدل أجر بدرجة O-7 أو بموجب المادة 201 من الباب 37، قانون الولايات المتحدة؛ أو (2) عمل، أو يعمل كمدير برنامج، أو نائب مدير البرنامج، أو مسؤول التعاقد الإداري أو مصدر اختيار السلطة، أو عضو مجلس اختيار تقييم المصدر، أو رئيس فريق التقييم المالي أو التقني لعقد بمبلغ يتجاوز 10 ملايين دولار أمريكي. لا يجوز للمتعهد "عن علم تقديم أجر لمسؤول سابق في وزارة الدفاع كما وصف [أعلاه]". دون تحديد مبني أن المسؤول السابق قد طلب واستلم مثل هذا الرأي الكتابي

19. هل تتوقع أن تشارك بأي طريقة مع معلومات مصنفة سرية للغاية للحكومة الفيدرالية الأمريكية؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بـ "نعم" فما هو أعلى مستوى مطلوب من الوصول؟ _____.

هل تملك في الوقت الحالي التصريح الأمني المطلوب؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فقدم التفاصيل التي تتعلق بنوع التصريح، والتاريخ الذي تم الحصول عليه، وأي معلومات ضرورية أخرى وثيقة الصلة للتحقق من هذه المعلومات.

[]

20. هل سبق أن تمت إدانتك بالاحتيال أو غيرها من الجرائم، أو حرمت من ممارسة أعمال تجارية مع الحكومة الفيدرالية الأمريكية، أو تم تعليق ممارساتك معها، أو أعلنت الحكومة الفيدرالية الأمريكية عدم أهليتك لأداء خدمات لـ UTC أو غيرها من مقاولي الحكومة الفيدرالية الأمريكية، أو اتهمك شخص بخضع للائحة اتهام بجريمة، أو أنت حالياً خاضع أو مطلوب لأي تحقيق يمكن أن يسفر عن اتهامات بجرائم؟

لا نعم

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، يرجى تقديم التفاصيل الأخرى التي تشمل التاريخ والتصريف لمثل هذا الإجراء.

[]

21. هل سبق أن قدمت أي إشعارات أو تقارير مطلوبة من الوكالة تتعلق بأي أنشطة بعد التوظيف؟

لا نعم

إذا أجبت بـ "نعم"، يرجى إرفاق نسخ منها.

22. هل شاركت العام الماضي، أو في آخر عام لتوظيفك في الحكومة الفيدرالية الأمريكية في أي مفاوضات تجارية أو مفاوضات لمعاهدات من أي نوع؟

لا نعم

إذا أجبت بـ "نعم"، يرجى إرفاق تفاصيل من أي وجميع هذه الأنشطة.

[]

23. إذا كنت/ ما زلت معينا في أحد الفروع التنفيذية للحكومة الفيدرالية الأمريكية؛ فهل وقعت على اتفاقية أخلاق حسبما هو مطلوب بموجب الأمر التنفيذي 13490، أو غيره؟

لا نعم

إذا أجبت بـ "نعم"، يرجى إرفاق نسخة.

إقرار

بالتوقيع أدناه، أقر بأن إجاباتي على هذا الاستبيان دقيقة وصحيحة وكاملة.

التوقيع:

الاسم:

العنوان:

التاريخ:

المستند 3: إقرار
موظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية

اتفاقية الإقرار بما بعد التوظيف الحكومي

هذا العرض متوقف على فهمك، والتزامك، بالشروط والقيود التالية:

- (1) إذا كنت حاليًا في خدمة الاحتياط/الحرس الوطني/الخدمة العسكرية/الخدمة المدنية الفيدرالية، فلن يحق لك - خلال المدة المتبقية من الخدمة - الاشتراك في، والاضطلاع بمسؤوليات إشرافية على، أي مسائل معينة يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو يمكن التنبؤ به على المصالح المالية لمؤسسة "UTC" (United Technologies Corporation) وتشير عبارة "مسائل معينة"، التي تُستخدم هنا أو فيما يلي، إلى تحرر معين، أو تطبيق معين، أو طلب معين لحكم أو قرار أو قاعدة أو عقد أو دعوى مدنية أو مطالبة أو رسوم أو اتهام أو غير ذلك من إجراءات قضائية أو غيرها، ولا يعني مجرد استخدام معدات UTC، أو التعامل مع أفراد UTC، بوجه عام، لا يصنف من ضمن "المسائل المعنية" لأغراض قيد الباب الدوار هذا. إذا تغيرت واجباتك خلال المدة المتبقية في خدمة الاحتياط/الحرس الوطني/الخدمة العسكرية/الخدمة المدنية الفيدرالية بحيث يُطلب منك العمل على أي أمر من أمور UTC، يتعين عليك تأمين نفسك على الفور بمخاطبة صاحب العمل الفيدرالي كتابيًا لاستبعادك من أي مشاركة أخرى في مثل هذه الأمور وإخطار مشرفك في UTC على الفور. راجع الدستور الأمريكي، المادة 18، الفقرة الفرعية 208.
- (2) يحظر عليك من الآن بصفة دائمة، وأنت على دراية وعلم، وبنيّة أن تحدث تأثيرًا، إجراء أي اتصالات، أو المثل أمام أي مسؤول أو موظف بالحكومة الفيدرالية الأمريكية في أمر له صلة بإحدى المسائل المعنية، شاركت به شخصيًا وبشكل مؤثر أثناء توظيفك في الحكومة الفيدرالية الأمريكية. راجع الدستور الأمريكي، المادة 18، الفقرة الفرعية 207 (أ) (1).
- (3) لا يحق لك، في غضون سنتين بعد إنهاء خدمة الاحتياط/الحرس الوطني/الخدمة العسكرية/الخدمة المدنية الفيدرالية، وأنت على دراية وعلم، وبنيّة أن تحدث تأثيرًا، إجراء أي اتصالات، أو المثل أمام أي مسؤول أو موظف بالحكومة الفيدرالية الأمريكية في أمر له صلة بإحدى المسائل المعنية، كان بانتظار البت فيه ضمن مسؤولياتك الرسمية أثناء توظيفك في الحكومة الفيدرالية الأمريكية. الدستور الأمريكي، المادة 18، الفقرة الفرعية 207 (أ) (2).
- (4) إذا كان توظيفك مع UTC سببًا أثناء إجازة نهاية الخدمة من التوظيف المدني الفيدرالي/العسكري؛ فلا يحق لك خلال مدة إجازة نهاية الخدمة، اتخاذ إجراءات قضائية أو رفع دعوى ضد الولايات المتحدة، أو تمثيل UTC أمام الحكومة الفيدرالية، أو قبول أعاب مقابل خدمات تمثيل تمت في مواجهة الحكومة الأمريكية. راجع الدستور الأمريكي، المادة 18، الفقرتين الفرعيتين 203 و205.
- (5) أثناء أدائك لواجبات UTC، لا يحق لك، سواء عن عمد أو لا، استخدام، أو الإفصاح عن، أي مما يلي: (1) معلومات سرية متعلقة بالملكية لأحد منافسي UTC، والتي تيسر لك الوصول إليها أثناء خدمة الاحتياط/الحرس الوطني/الخدمة العسكرية/الخدمة المدنية الفيدرالية، أو (2) أي معلومات أخرى غير عامة تيسر لك الحصول عليها أثناء خدمة الاحتياط/الحرس الوطني/الخدمة العسكرية/الخدمة المدنية الفيدرالية والتي يمكن أن تمنح UTC ميزة تنافسية غير عادلة مقارنةً بمنافسيها.

الموقع: _____ التاريخ: _____

الاسم: _____